

تقارير

العمل الشرطي في ظل الوضع الراهن

العميد الشيخ: ندرك جيداً طبيعة المرحلة
العميد اسماعيل: مهمات جديدة افرزتها الانتفاضة
المقدم ابو الطاهر: الاغلاقات ارباب منظم

تقرير: حسام قنداح وناظر خليل



العميد كمال الشيخ

وطني - تركت الانتفاضة المباركة بصمات واضحة على مختلف مجالات الحياة في الاراضي الفلسطينية، سياسية واجتماعية واقتصادية، وطالت المجتمع بأسره، وخلقت واقعاً جديداً تتطلب مواءمة العمل الرسمي والشعبي بما ينسجم معه. والشرطة الفلسطينية تعايشت مع الواقع الجديد وحرصت على سد ما قد ينجم من ثغرات بسببه، وعملت على تغطية المسؤوليات المستجدة التي فرضتها الاحداث، وتغيير اولويات العمل بما يخدم المصلحة الوطنية العليا ويساهم في تمتين وحدة شعبنا ورفع مستوى الاداء.

ولإلقاء الضوء على عمل الشرطة في ظل الانتفاضة وما طرأ عليه من تغييرات وتطورات التقينا قادة وضباط الجهاز في محافظة رام الله والبيرة والتي لا يختلف واقعها عن الواقع الذي تعيشه بقية مديريات الشرطة في مختلف المحافظات.

العميد كمال الشيخ، مدير شرطة محافظة رام الله والبيرة، قال ان الانتفاضة هي بداية حتمية للدولة الفلسطينية المستقلة، تتطلب توفير كافة الامكانيات وحشد كافة الطاقات لدعمها وضمان استمرارها، وهذا لا يتم الا بتضافر جهود كافة المؤسسات الوطنية العاملة في فلسطين والاستمرار في المهام الموكلة.

وجهاز الشرطة كباقي الاجهزة لم تتوقف اعماله، ويسير اموره بشكل اعتيادي لتوفير النظام العام ومتابعة القضايا المدنية اليومية، والحفاظ على أمن المؤسسات الرسمية والاهلية، وتوفير الطمأنينة والراحة للمواطنين خاصة في ظل هذه المرحلة، من خلال تسيير الدوريات والحراسات ومراقبة الاماكن الأكثر عرضة للاعتداءات من الجانب الآخر، وردعه مهما كانت الظروف، وبالرغم من هذه الحالات الطارئة والظروف غير الطبيعية التي يمر بها شعبنا والتي اضافت اعباء أخرى

الجماهير بالدفاع عن معركة الأقصى، وان هناك الكثير من الظواهر السلبية التي اختفت عن المجتمع الفلسطيني وتراجعت بشكل كبير. اذ ان الاحساس بالمسؤولية الوطنية العامة لامن كل مواطن، ودفعه الى المشاركة في هذه المعركة المصرية.

واوضح الشيخ ان

هنالك متغيرات حصلت على العمل الشرطي تمثلت في اضافة مهمات جديدة لافراد الشرطة ضمن الامن العام، وظهرت تلك المتغيرات في الدوريات الثابتة والمتحركة بالتنسيق مع الاجهزة الامنية الاخرى للحفاظ على الامن الاستراتيجي للوطن وخاصة في مناطق (أ) الخاضعة للسلطة الوطنية، وعلى جميع مداخل ومخارج رام الله والبيرة وبيتونيا، ومراقبة دائمة الى حد كبير من قبل كافة الاجهزة الامنية، اما الامن الداخلي فتقع مسؤوليته على الشرطة بشكل خاص.

ومن جهة أخرى قال انه نتيجة للظروف التي يعيشها الوطن والشعب، وبعد مناقشة موضوعية مع كافة الادارات الشرطية في مختلف محافظات الوطن، تم التأكيد على ضرورة المساهمة في تخفيف وطأة الحياة القاسية التي سببها العدوان الاسرائيلي المتواصل، وحدة التوتر النفسي للمواطن، وغض النظر عن بعض المخالفات الانسانية في المجتمع المدني، لتبقى قوة التلاحم بين السلطة والشعب في هذه الانتفاضة دون المس بالمصالح العليا للوطن.

وعن المخالفات المرورية وأزمة السير التي حصلت في الفترة السابقة قال الشيخ ان اسبابها موضوعية ويقف وراءها العدوان الاسرائيلي الذي منع المواطنين من الخروج من منطقة (أ) مما زاد عدد الآليات عن سعة الشارع، وكذلك القصف العشوائي لمدينة البيرة وبيتونيا، الذي دفع بعض العائلات للتجمع في وسط المدينة، وانقطاع التيار الكهربائي بسبب العدوان كان يربك عملية السير بتعطل اشارات المرور.

ودعا الى تكاتف الجهود، وتجاوز الاشكالات بكافة الطرق وتوجيه كافة الجهود للمصلحة العليا وهي مصلحة الوطن.

اما العميد محمد اسماعيل نائب مدير شرطة رام الله، فقد اعتبر ان صلب عمل الشرطة هو الحفاظ على الامن العام والممتلكات العامة للمواطنين، وحل النزاعات من خلال ارسال اطرافها الى النيابة والمحكمة، ومتابعة الجريمة بكافة انواعها والتصدي بصورة اساسية



المقدم علي ابو سيف

الى كل من يحاول المس بالامن والنظام العام، بالاضافة الى مهامها لتنظيم المرور وحراسة المباني والمؤسسات العامة، ومع اندلاع الاحداث اصبحت هناك مهام جديدة ملقاة على عاتق الشرطة تتطلب زيادة عدد الدوريات الليلية الراجلة او المحمولة، وتوفير الحماية للمواطنين والمسؤولين من الجرائم

السياسية التي يرتكبها الطرف الآخر، وهذا عبء اضافي ليس سهلاً، وبلاضافة الى ذلك كان لا بد للشرطة ان تراعي الواقع الحالي وخاصة شرطة المرور التي كانت تقوم بدور كبير قبل الاحداث، والآن اصبحت الامور مختلفة حيث التساهل مع المواطنين مراعاة للظروف، وذلك ينطبق على الشرطة بصفة عامة، خاصة وان من الملاحظ في هذه الفترة قلة نسبة الجريمة والمشاكل، وهذا يعود الى الهدف السامي الذي يصبو اليه الجميع، حيث اصبح المواطن متسامحاً بقدر كبير جداً في مجال الاشكالات البسيطة التي قد ترتكب.

واوضح العميد اسماعيل، ان المشاكل التي قد تحدث في منطقة (ب) نعمل على تطويقها بسرعة كبيرة بمساعدة التنظيم وافرادنا في هذه المناطق، ونرى استجابة كبيرة في حل هذه المشاكل من كافة الاطراف، واذا كانت المشكلة تستدعي احضارهم نوجه لهم بلاغات وهناك استجابة كبيرة للحضور دون تأخر.

أما في حالات الشجار العائلية، نرسل دورية اذا تطلب الامر ذلك وقبل تلك الحالات نتعامل وفق مقتضيات الامور الامنية وهنالك تعاون من كافة المواطنين الذين اصبحوا منسجمين مع ما يجري من احداث ومتنبهين لخطورة تلك المشاكل.

وعن المشاكل التي تواجه العمل الشرطي خلال الاحداث قال ان العمل الشرطي عانى من نقص في الامكانيات، ومع المهمات الجديدة اصبح النقص كبيراً ويستوجب توفير امكانيات ضخمة لسد النقص الحاصل.

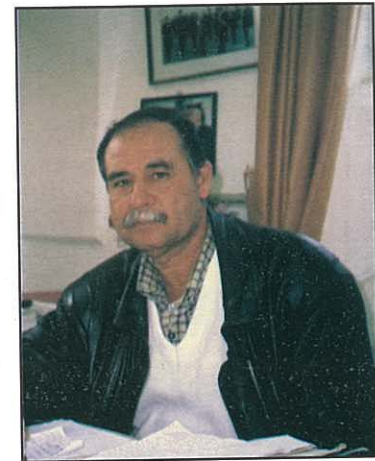
ولكن ذلك لن يمنعنا كجهاز من اداء عملنا بشكل كامل وعلى احسن وجه بالامكانيات المتاحة مهما كان حجمها.

الاشاعة

وعن البلاغات الكاذبة من بعض المواطنين وخاصة في ظل هذه الظروف، قال العميد اسماعيل ان وراءها جهات معينة لذا نتعامل

معها كاشاعة ونأخذها في نفس الوقت على محمل الجد من خلال وقائع رسمية، وحقيقية حاصلة، ويتم التأكد من هذه البلاغات، وإذا كانت سليمة ادعو كافة المواطنين الى تسهيل مهمة الشرطة في حالة حدوث أمر ما، وعلى المواطن ان يقدم المعلومة الدقيقة عن الحدث، وان يصف الحالة كما هي لاتخاذ الاجراءات

المقدم ابو الطاهر



السريعة والسليمة في الرد على الحدث بالسرعة الممكنة.

اما عن التعاون مع الاجهزة الامنية الاخرى قال ان العلاقة اخوية وممتينة خاصة في هذه المرحلة، وهذه العلاقة قائمة على احترام العمل المشترك، وخصوصية المهام والتقسيمات الميدانية للحفاظ على الامن، ولم تحدث اي اختراقات لهذه العلاقة التي نعتز بها.

ودعا العميد اسماعيل افراد الشرطة الى بذل المزيد من التعاون، واحترام المواطن لان كل مواطن هو شرطي في هذا الوطن امام التحدي الكبير الذي يواجهه الشعب الفلسطيني.

تعويض النقص في الافراد

النقيب ياسر الفاهوم مسؤول الادارة والتنظيم في شرطة رام الله، قال ان الاحداث الاخيرة أثرت على دوام الافراد بسبب ان اغلبية الافراد العاملين في جهاز الشرطة في رام الله والبيرة هم من المحافظات الاخرى، الامر الذي لم يمكن الاكثريه من العودة والمواظبة على الدوام، بسبب الحواجز وعمليات الاعتقال المقصود، من الطرف الآخر، وتم التعويض عن ذلك، بالتحاق كل شرطي لا يستطيع الوصول الى عمله بالجهاز في محافظته وهذا ادى الى بذل المزيد من الجهد ودوام دوريات مكثفة من افراد الشرطة لتعويض النقص في الافراد.

اما مدير العلاقات العامة ملازم اول محمود صلاح الدين، قال ان الانتفاضة أثرت على جوانب عديدة في العمل الشرطي ولكن بشكل عام واجهنا تلك الصعوبات بصلاية اكثر مما هو متوقع ونبذل جهوداً مضاعفة لتغطية كافة النواقص، خاصة ان ٣٠٪ من افراد الشرطة من محافظات غزة، ومنذ اكثر من ثلاثة شهور لم يتمكنوا من زيارة اهلهم، ونحاول توفير الاجواء المريحة لهم، وتغطية احتياجاتهم في هذه الفترة العصيبة اذ ان الامر اصبح وطنياً وانسانياً مؤاده ان نجتاز

هذه المرحلة بأقل الخسائر، ونحن في جهاز الشرطة معنيون بل مطالبون بتقوية هذه العلاقة سواء مع الافراد او المواطنين والاجهزة الاخرى واحترام الكل لان لكل عمله وواجبه نحو الوطن، ونحرص على الالتزام بالتوجيهات الصادرة عن القيادة حتى لا تحدث بلبلة وتشتيت للجهود.

النقيب ياسر الفاهوم



الرقيب اول كفاح ابو عودة قالت ان الانتفاضة جسدت فينا عمل الفريق الواحد بشكل افضل وملحوظ اكثر من السابق عدا عن الترابط الوطني الذي تجسد بسبب الاغلاقات والحصار المفروض على الضفة والقطاع، وهي كمواطنة تسكن بيت لحم ومنعها من الدخول زاد من تلاحم الزملاء الامر الذي خفف حدة هذه المأساة.

الانتفاضة قومت سلوك الفرد

المقدم علي ابراهيم غنيم مدير المباحث العامة في شرطة محافظة رام الله قال، ان مثل هذه الدائرة هي احدى الركائز الاساسية التي يوكل اليها مسؤولية كبيرة في السلم والحرب، وواجباتنا لم تنقطع يوماً حتى في هذه الاحداث ولا شك ان الانتفاضة الباسلة قد اثرت على عملنا بشكل ايجابي حيث ان الانتفاضة قومت سلوك الفرد رغم كل الظروف الصعبة التي يعيشها شعبنا وتعاملت بشكل خلاق وعفوي مع جزء من اختصاصنا وواجبنا، حيث انصهرت فئة كانت سابقاً جانحة في العمل النضالي، ويمكن القول ان الجريمة الآن غير موجودة، وان الانتفاضة عملت على تنظيف الشارع الفلسطيني من الشوائب.

اما عن مدى اهمية التعاون المشترك مع الاجهزة الامنية العاملة، قال انه ضرورة وطنية وحتمية لتحقيق الاهداف الوطنية السامية وهو فوق مصلحة الجميع في مواجهة الطرف الآخر الذي يحاول دائماً شل العمل المشترك، وتقطيع اواصر الارتباط سواء بين ابناء المجتمع، كما شدد على ضرورة توفير الامن الشخصي في هذه المرحلة كضرورة لكل انسان فلسطيني مستهدف بغض النظر عن الانتماء، فالحذر والحيلة ضروريان سواء خلال التنقلات او الاتصالات الاجتماعية وغيرها لان العدو يحاول جاهداً تصفية كل مواطن ومسؤول، وخلق واقع من التشكيك داخل مجتمعتنا الفلسطيني، وعلى كل جهة او مؤسسة ان توفر لمسؤوليها الامن الشخصي ولابناء شعبنا الحماية اللازمة.

الوحدة الوطنية عنوان المسيرة

المقدم محمد طاهر جبر مدير شرطة محافظة سلفيت تحدث عن هذه الاغلاقات واصفاً اياها بانها تدخل ضمن سياسة ارباب الدولة المنظم التي تنفذها حكومة اسرائيل والتي تستهدف الارض والانسان، مؤكداً ان ضباط وافراد شرطة المحافظة على جاهزية كبرى لمواجهة اي طارئ واعتبر ان سياسة الاغلاقات والحصار تعمل على تقطيع اوصال المناطق وتضر بالاقتصاد الوطني. و اضاف ان الامكانيات ثابتة لكن محدودة التحرك لتنفيذ اعمال الشرطة في مناطق «ب» خلقت واقعاً لتغييب القانون في هذه المناطق ما

أثر سلباً على عملنا وجعل امكانية التعامل مع القضايا صعبة جداً وفي الحقيقة ايضاً ان الاغلاقات كانت السبب الرئيسي في عدم قدرتنا على تنفيذ هذه المهام في المناطق خاصة ما يتعلق بالمطلوبين والمشبوهين والتعديلات الاخرى على ممتلكات الشعب الواحد، والمهام الشرطية متعددة وليس لها حصر وهذا يحتم علينا ضباطاً وافراداً ان نواجه هذه المحنة بترو وان نقطع دابر كل من تسول له نفسه المس بالوحدة الوطنية التي هي عنوان المسيرة والضربة الموجهة لدحر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها قدس الاقداس.

تطوير دور رجل الشرطة

واكد المقدم ابو الطاهر انه انطلاقاً من مسيرة البناء والعطاء وتزويد ضباط وافراد الشرطة بالخبرات اللازمة فان الدور الرئيسي لرجل الشرطة يتطلب ان توفر له الظروف النفسية والبنية السليمة وفي المقابل تقع على كاهله اعمال شتى كالتوجيه والتوعية والتعامل باخلاقيات رجل الشرطة لانها تعكس الصورة الحقيقية للفرد الفلسطيني الذي عانى اضطهاد وظلم الاحتلال البغيض، لذلك تبذل قيادة الشرطة كل الجهد ليكون هذا الدور هو الاميز لانه لن يتحقق لنا ما نصبوا اليه دونما ان نضع الثوابت الاساسية لقاعدة الدولة وهو الفرد



الملازم اول محمود صلاح الدين

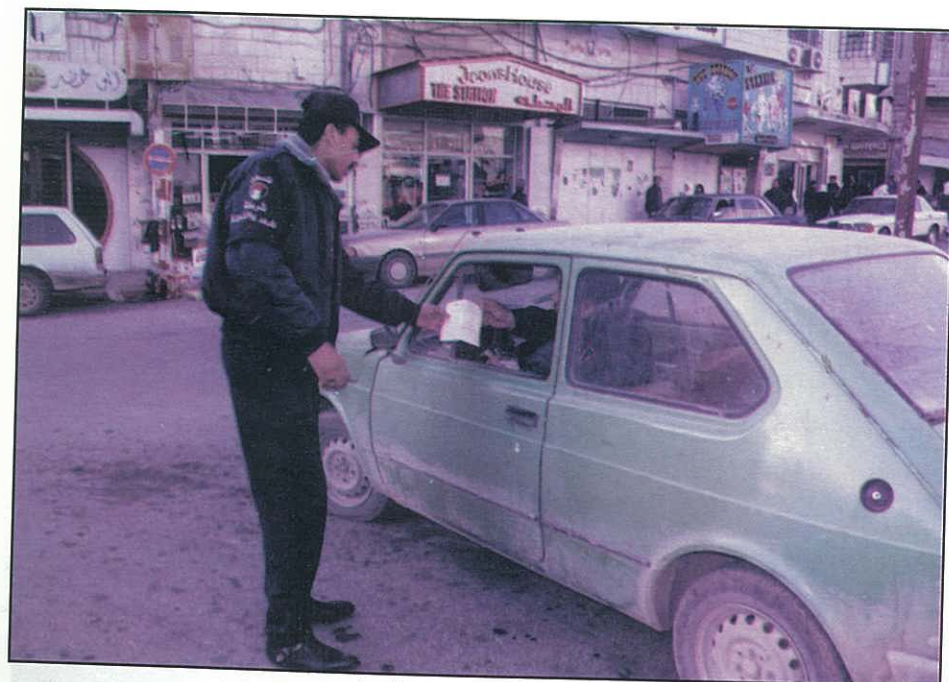
لانه اذا صلح الفرد صلح المجتمع.

الشرطة والاجهزة الامنية الاخرى

واشار الى ان التنسيق في هذه المرحلة بلغ ذروته من حيث التكامل والتعاون وما يفخر به الجميع وقد عملت قيادة المنطقة وبالتعاون مع كافة الاجهزة على تشغيل غرفة عمليات استطاعت ان تجعل من التنسيق الامني هدفاً وليس خطة وقد كان لهذا التنسيق الاثر الكبير في توفير الامان للمواطن وحثه على التكيف مع هذه الظروف لا بل مع هذا الواقع الخارج عن ارادتنا.

الصعوبات التي تواجه رجل الشرطة

وعن الصعوبات التي تواجه العمل الشرطي قال انها كثيرة، منها التنقل بين المدن والقرى، ولصعوبة المواصلات وعدم توفر الوساطة فان رجل الشرطة لن يستطيع القيام بواجبه على اتم وجه وهو ايضاً مستهدف من قبل الجيش الاسرائيلي، حيث يعتمد جيش الاحتلال حجزهم لساعات طويلة دون مرور لمنعهم من الوصول الى مراكز عملهم ومن اهم الصعوبات ان رجل الشرطة احياناً يضطر لقطع مسافات طويلة مشياً على الاقدام لتنفيذ احدى المهمات المكلف بها، وهذا يعرضه للخطر.



التأكد من صلاحية اوراق السيارة

موسيقى عسكرية



الفرقة الموسيقية العسكرية تدق طبول النصر

المقدم بدران: من بيروت بدأنا وفي بيت المقدس نكمل المشوار

التزام تام وأداء متفوق رغم قلة الامكانيات

والفرقة الموسيقية العسكرية لقوات الأمن العام الفلسطينية امتداد لجذورها التي نشأت وترعرعت في احضان الثورة بدول الشتات قبل ان يتشتت اعضاؤها في مختلف الدول العربية بعد الخروج من بيروت، لتعود تصدح من جديد على أرض فلسطين بعد اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عليها. ولتسليط الضوء على فرقة موسيقانا العسكرية التقينا رئيسها ومؤسسها المقدم الحاج عمر بدران الذي قال ان الفرقة عملت في السابق في أرجاء الوطن العربي، حيث تواجدت قوات الثورة

والفرقة الموسيقية العسكرية لقوات الأمن العام الفلسطينية امتداد لجذورها التي نشأت وترعرعت في احضان الثورة بدول الشتات قبل ان يتشتت اعضاؤها في مختلف الدول العربية بعد الخروج من بيروت، لتعود تصدح من جديد على أرض فلسطين بعد اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عليها. ولتسليط الضوء على فرقة موسيقانا العسكرية التقينا رئيسها ومؤسسها المقدم الحاج عمر بدران الذي قال ان الفرقة عملت في السابق في أرجاء الوطن العربي، حيث تواجدت قوات الثورة

وطنيا الفرقة الموسيقية العسكرية ركن من المؤسسة العسكرية في مختلف الدول، وهي الوجه المشرق الذي يستقبل الوفود الزائرة، والصوت الصالح الذي يعبر عن انتماء الفرد لبلده وقومه وامته.

الى وجود كلية عسكرية للموسيقى تضم كافة الكوادر الموسيقية والى تشكيل أكثر من فرقة لافساح المجال أمام الابداع والأداء بصورة مرضية.

أما المساعد عز الدين الصفدي الذي التحق بالفرقة في الوطن منذ تأسيسها، فقد أوضح ان المسؤولين الغوا قسماً من تخصصاتها وان التدريب فيها متواصل، فقد كان المقدم عمر

يتولى التدريب على النحاسيات وغازي يوسف على القرب الى ان تم الالتحاق بالمعهد الوطني للموسيقى في دورة تستمر عاماً كاملاً بمساعدة المدربين القداماء.

وأضاف ان من بين الذين تركوا أثراً واضحاً على الفرقة المدرب ابراهيم حميدان، مشيراً الى ان ضعف الامكانيات لم يشن القائمين على الفرقة من المضي قدماً نحو تطويرها ورفع مستوى ادائها.



المقدم عمر بدران يتقدم الفرقة الموسيقية العسكرية في احد عروضها



المساعد عز الدين الصفدي



الملازم رياض بدران

في الفرقة، ورغم انعدام الامكانيات استطعنا الوصول الى درجة عالية من الأداء بمساندة العديد من المسؤولين الذين قدموا كل العون لتطويرها.

وأضاف ان عمل الفرقة انطلق عام ١٩٩٦ بالمشاركة في استقبالات الرئيس والمهرجانات العامة والمرتبطة بمناسباتنا الوطنية والدينية،

وتتضمن ٤٢ عضواً من عناصر الأمن الوطني، تم اختيارهم على أسس ومعايير محددة، وانها تتبع ادارياً لقيادة قوات الأمن الوطني، واختتم حديثه بالقول «اننا بدأنا من بيروت ونكمل مشوارنا في بيت المقدس».

أما الملازم رياض سعد بدران المسؤول الاداري للفرقة أوضح ان عمله يتلخص في متابعة كافة الأمور المتعلقة بالفرقة والتنسيق مع مختلف الجهات.

وأضاف ان

الفرقة تحتاج الى

آلات عزف

ونحاسيات

وقرب وان

ادارتها تطمح

لوجود معهد

موسيقى يتابع

الأعضاء على

المستوى الفني،

وقاعات تدريب،

وكذلك تنظيم

دورات موسيقية

لتطوير كفاءة

العاملين فيها،

حتى يرتقي

عملها وتتخذ

اشكالا

وتخصصات

أشمل.

وقال الملازم

بدران اننا نتطلع

الف قتل يومياً

الاجتار "المشروع" بالأسلحة الخفيفة

ترجمة هالة الشريف

ويرجع النمو الواضح لعدد الشركات والبلدان المنتجة في جزء كبير منه الى تحويل تكنولوجيا انتاج الاسلحة، الذي أصبح ممكناً بفضل اتفاقيات الامتيازات. وعبر ذلك، يمكن لشركة تصنيع سلاح قائم في بلد ما، الترخيص لمصنع يقع في بلد آخر، إعادة انتاج اسلحتها.

وعموماً تكون هذه الاتفاقيات مصحوبة ببيانات تقنية دقيقة جداً، وأحياناً بتجهيزات ضرورية حتى تتمكن الآلات من انتاج نسخ «مطابقة للأصل» للنموذج الأصلي. ان منح الامتياز ليس بفكرة جديدة فلقد انشئ المصنع الوطني في بلجيكا سنة 1889 بهدف صناعة بنادق MAUSER الألمانية.

ووقعت أربع عشرة دولة بين سنة 1960 و 1999 على اتفاقيات امتياز لمصلحة شركات مقيمة في 46 دولة، على الرغم من ان جزء كبير من هذه الدول لم يزل في طريق النمو.

وقامت ستة عشرة دولة من بينها تلك الدول بعد ذلك بتصدير الاسلحة المصنعة في اطار هذه الترتيبات منها البرازيل، شيلي، مصر، الهند، ايران اندونيسيا، كوريا الشمالية والجنوبية، الباكستان، سنغافورة جنوب افريقيا وتركيا، وعادة ما يكون ذلك التصدير عكس بنود الاتفاقيات الموقعة...

ان منتجي الاسلحة هم بلا شك افضل الخبراء في التهرب من المسؤولية، وهناك ثلاثة امثلة تسمح بالتأكد كيف انهم من الجانب العملي - ودون الخضوع لتفتيشات باللغة الهشاشة من قبل الدول - بإمكانهم تفادي الانظمة قاعدة حسن السلوك، كالذين اعتمدتهم الاتحاد الأوروبي في شهر حزيران 1998.

ان الاسلحة التي تنتجها (HECKLER - KOCH) H&K مشهورة في العالم بأسره.

ولقد اعتمدت بندقيتها G3 (عيار 7.62 ملم) من قبل أربعين جيشاً في العالم، ويتم انتاجها بمنحة امتياز في اثنتي عشرة دولة، ولقد اعيد تصنيعها من قبل (ROYAL ORDNANC-RO) فرع بريتش ايروسباس سنة 1991.

وليس من المعقول والوارد ان تمارس شركة بهذه الاهمية مبيعات غير شرعية الا انه رغم الحصار المفروض على مبيعات الاسلحة في يوغسلافيا السابقة سنة 1991، من قبل الامم المتحدة، فلقد توفر مع المقاتلين في البوسنة والهرسك وفي صربيا رشاشات mp5 من شركة K&H.

ان للقصة تشعبات مختلفة: كانت المانيا فقط التي تمنع تصدير الاسلحة ليوغسلافيا قبل سنة 1991. وتشرح شركة HK قائلة بان هذه الاسلحة صنعت من قبل ROYAL ORDNANC-RO في مصنعها في انفيلد (القريب من لندن) قبل سنة 1987، لكنها تؤكد بانها لا تعرف «كم من رشاش MP5 تم تسليمها الى انفيلد». اما احد الناطقين باسم ROYAL ORDNANC فيشرح بدوره قائلاً: ان الفرع البريطاني

تورطت شخصيات فرنسية كالسيد جان كرتسوف ميتران نجل الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، وجان شارل مارشيان، وجاك اتالي اوجان سولنزرفي قضية تجارة الاسلحة مع انجولا، وتجسد مرة جديدة دور المتهوس الذي تلعبه بعض الدول الأوروبية في النزاعات الدائرة في افريقيا. لكن هناك اسلحة تقتل بشكل اكبر بكثير من الدبابات والطائرات او بحرية القتال، انها الاسلحة الخفيفة (كالبنادق - الرشاشات - القنابل)، حيث هناك أربعة ملايين ضحية بين سنة 1990 - 1999، والمجتمع الدولي لا يتصرف الا بشكل خجول في التنظيم والسيطرة على تجارتهم.

وبعد ان فتح المجتمع الدولي اخيراً أعينه على دور الاسلحة الخفيفة في تأجيج النزاعات، يركز الان على «التجارة غير المشروعة». لكن اذا كانت هذه التجارة تمثل ايضاً تهديداً حقيقياً لشعوب افريقيا، لا يجب نسيان ان اغلبية الاسلحة الخفيفة التي تباع خارج سيطرة الدول، قد تم في البداية صنعها وبيعها بشكل مشروع. ولتنظيم تجارة «مشروعة» مع المحافظة في الوقت نفسه على الاسواق «غير المشروعة» تلجأ الدول الغربية الى آليتين تفتح لهما الطريق: وهما السمسة ومنح الامتياز. ان السمسار يجمع المشتري والبائع والناقل والممول والمؤمن لترتيب نقل اسلحة او ذخيرة، وتم الصفقة كلها في دولة لن تدخلها الاسلحة ابداً.

وحيث لا يكون السمسار مالئاً لهذه القطع، وبذلك يكون الوضع مريحاً لكل الاطراف لتفادي القوانين الوطنية.

واذا ما تطلعت الى تطور الطلبات العامة، داخل الاتحاد الأوروبي فان الصناعة كاسدة، الا ان طاقتها الانتاجية تضاعفت في مناطق اخرى من العالم، فبنادق m16 و FAL البلجيكي، و G3 الالمانى AK-47 او قاذف القنابل الروسي RPPG-7 والرشاش الاسرائيلي عوزي او MP5 البريطاني HEKLER-KOCH، يتم تصنيعها في بلدان اخرى بمنح الامتياز.

كما ان عدد البلدان التي تنتج الاسلحة الخفيفة تضاعف بين سنة 1960 - 1999 ويضرب عدد المصنعين بستة اضعاف، وتتخلص بلدان اوروبا الشرقية من اسلحتها الخفيفة الخاضعة لمعايير معاهدة فارصوفيا، فيرسلونها الى مناطق النزاع في باقي العالم، لكي يعيدوا تصنيع اسلحة جديدة مستفيدين من الامتياز وطبقاً لمعايير منظمة حلف شمال الاطلسي (NATO).

وطبقاً للابحاث الحالية، تقوم 385 شركة في 64 دولة بصناعة اسلحة خفيفة او ذخيرة، الا ان الغموض الواقع على هذا النوع من القضايا يقودنا الى الاستنتاج بان هذا التقدير اقل بكثير من الحقيقة.

ويقع جزء كبير من هذا الارتفاع على عاتق التجزئة وخصخصة صناعة الاسلحة في المحور الشيوعي السابق، وليس لدينا اي معلومات تتعلق بقدرة مصانع الاسلحة الصغيرة على الانتاج. لكن الولايات المتحدة وحدها تجعل من ذلك واجبها، حيث تشير الارقام الرسمية لوزارة الخارجية انه تم تصدير ما قيمته 1.5 مليار دولار من التسليح الخفيف، والذخيرة وقطع الغيار، اي 1.6 مليون سلاح ناري، وتقريباً مئتا الف قنبلة يدوية واكثر من ملياري رصاصة، وذلك فقط لفترة ما بين سنة 1996 - 1998.

ل HK لم يسلم ابداً اسلحة ليوغسلافيا «وانه يحترم قوانين حكومة جلالته ولا يصدر الا باتجاه الاماكن التي لديها معا اتفاقية»، لكنه يضيف قائلاً ليس بالامكان اعتبارنا مسؤولين عما يقع بالنهاية بين يدي اطراف اخرى» انه لتهرب سهل.

مسار متعرج

بالنسبة لبرتش ايروسباس، هذه الاحداث اذا وقعت، فقد جرت «قبل ان تشتري شركة ROYAL شركة K&H سنة 1991، يفتقر هذا الشرح الى الحقيقة حيث انه يفترض ان K&H و M&O لم يكن لديهما اي علاقة اساسية قبل التحامها سنة 1991 مهما يكن، وعلى الرغم من ان اي من الشركتين لم تتصرف تقنياً بشكل غير شرعي، فقد وصلت الاسلحة فعلياً الى منطقة نزاع - بعد مسار متعرج يهدف الى استغلال التفكك بين القوانين والانظمة البريطانية والالمانية لتفادي اجراءات الحظر.

تنتج الشركة الوطنية التركية MKEK (صناعات كيمياوية وميكانيكية) مجموعة كاملة من الاسلحة الخفيفة والذخيرة، بمنحة امتياز، وغالباً ما تكون هذه الامتيازات مكونة من اتفاقيات معقدة جداً تتعلق باكثر من قطعة غيار او اكثر من نوع سلاح ووقعت MKEK سنة 1992 اتفاقاً مع الشركة الفرنسية GIAT التي كانت مكلفة بالتزويد والتصنيع لسبطانات البنادق وابراج العربات مصفحة لنقل الجيش بتعاون الشركة الاميركية FMC وفي اطار برنامج غير مباشر للتعويض الصناعي هذه الترتيبات الملحقه بالعقود تسمى (OFFSET) قيمته 29 مليون دولار، قدمت لشركة MKEK شركة GIAT تكنولوجيا انتاجها للذخيرة من عيار 25 ملم.

وتقوم MKEK ايضاً بصناعة مجموعة كاملة من الاسلحة الخفيفة K.H بمنحة الامتياز، كما وقعت سنة 1998 على اتفاق انتاج مع HK يسمح لها بانتاج 20000 بندقية هجومية HK33 عيار 5.56 ملم على الاراضي التركية اثناء العشر سنوات المقبلة، بذلك وفي حين ان دولاً كالمانيا ربطت سياستها للتصدير مع تركيا بالتزامها بحقوق الانسان، يوفر هذا الاتفاق لتركيا وسيلة مستقلة ومحلية لانتاج الاسلحة الخفيفة.

وكانت ستمتكن من استثمارها بسرعة، وعلمنا في شهر 7/1998 بان MKEK ستزود الشرطة الاندونيسية بـ 500 رشاش MP5 وتستخدم القوات الخاصة الاندونيسية (KOPASSUS) التي ظهرت في تيمور الشرقية، رشاشات MP5 من K&H و اشار برنامج بريطاني سنة 1997 كيف تتدرب قوات KOPASSUS على استخدام رشاشات MP5.

واخيراً تعترف بريتش ايروسباس بانه تمت صناعة هذه الاسلحة في مصنعها في نوتنغام سنة 1996 على الرغم من نفي المملكة المتحدة انه تم التوقيع على اذن تصدير كهذه، ولا يتوفر اي اثر رسمي لاتفاق كهذا.

واشارت الحكومة العمالية الجديدة انها تلقت سنة 1997 اربعة طلبات لمنح الامتياز لتصنيع رشاشات لاندونيسيا، اي ما مجموعه 366 قطعة سلاح فتم رفض ثلاثة طلبات وسحب الرابع.

مع ذلك اعلنت MKEK بعد وقت قليل انها توفر الاسلحة نفسها الى قوات الشرطة الاندونيسية وبالفعل اشار برنامج بريطاني الى ان الشركة التركية ارسلت 500 رشاش MP5 باتجاه اندونيسيا في شهر سبتمبر 1999 في ذروة الاقتتال في تيمور الشرقية.

لم يكن بإمكان الفرع البريطاني ل HK ولا فرعه بالمانيا تصدير هذه الاسلحة

بسبب حصار الاتحاد الاوروبي المفروض على اندونيسيا، الا ان تركيا، العضو في حلف شمال الاطلسي وليس في الاتحاد الاوروبي، - بإمكانها القيام بذلك دون قيود.

وبذلك هل يجب على الاتحاد الاوروبي الا اذا قام بخدش «قاعدة سلوكه الحالي»، ان يشترط بان المكسب الاوروبي الذي يفرضه على المتقدمين للالتخراط الكامل في الاتحاد هو التناقص في ممارستهم لتصدير الاسلحة - و اظهار قدرتهم على السيطرة عليها على مدى عدة سنوات.

تفاوض شركة كولت الاميركية حالياً لشراء K&H وسيراقب متخصصون في التسليح باهتمام كبير الطريقة التي ستدخل شركة كولت شركة K&H في الحدود التي تقرها القوانين الاميركية فيما يتعلق بمنح الامتياز.

ان ذلك بإمكانه وضع بعض العراقيل امام شركة BRUGGER-THOMET السويسرية، التي تقوم بشراء رشاشات الـ MP5 من K-H-MKEK المصنعة بامتياز في تركيا وتضيف هي اليها كواتم الصوت، وتطمئن الكتيبات الدعائية للشركة المشترين: بانه لا يتم في الوقت الحالي بالنسبة لكواتم الصوت او الاسلحة النارية اشتراط اي ترخيص من قبل الحكومة السويسرية.

كانت شركة مصنع باكستان الحكومية PAKISTAN ORDNANCE FACTORY (POF) تستخدم نحو 40 الف شخص سنة 1986 وقد وصلت مبيعاتها الى 30 مليون دولار سنوياً، وتخطط لتصدير ما قيمته 150 مليون دولار في مستقبل قريب، وتصنع POF بامتياز نفس هذه الرشاشات الهجومية (MP5 و G3) بما في ذلك البنادق الرشاشة K&H وتصنع ايضاً رشاشات بنادق الـ RHEINMETAL MG3 وذخائر مضادة للدبابات عيار 105 ملم من نوع ROYAL ORDNANC.

وحسب صاحب مصنع اسلحة باكستاني، فالاسباب الرئيسية لعلاقة RHEINMETAL مع POF تكمن في قدرة POF تزويد المستفيد بشهادات تسمح بتصدير اسلحة المانية الى الكويت. ويمنع القانون الالمانى تصدير الاسلحة الى الشرق الاوسط، وبهذا يشكل الباكستان بوابة خروج سهلة ومشروعة. وحسب معلوماتنا فقد اتاح نوع اخر من هذه الخدعة للمحنة النهائية، للشركات الالمانية، من تحويل لشركة مصنع POF الباكستاني صنع كمية اسلحة لاتفاقية كان قد تم التفاوض عليه مع مشتر من الشرق الاوسط.

ويعتبر POF متورط في عدة اتفاقيات مشبوهة، بما في ذلك بيع 150 رشاشاً و 5000 قنبلة عيار 120 ملم و 5000 رصاصة ذخيرة للحكومة المنتفضة في بورما في شهر اذار 1989 دون ان ننسى بنادق الـ G3 لكينيا التي تم بيعها عبر LIGHT WEIGHT ARMOUR وهي شركة بريطانية، ترفض اي تعليق في الموضوع، كما ان POF عرضت الغاماً مضادة للافراد على السودان.

ولكي تتوقف الحكومات عن تشجيع هذه التصرفات اللامبالية، يجب سد «الفراغات» في الترتيبات والقوانين، ويجب ان تخضع اتفاقيات منح الامتياز لرخصة مطابقة لقوانين التصدير الوطنية، وكأن الامر يتعلق بتحويل مباشر للأسلحة.

ولكي تعمل قاعدة السلوك الاوروبي حقيقة، يجب ان تكون مصحوبة بقانون يفرض تطبيقها، ويجب منح الامتياز لمصلحة بلد ما او لآخر حين يكون البيع المباشر للأسلحة لها ممنوعاً، ويجب السيطرة على إعادة التصدير، ومعاقبة التدليس ووضع «كنترول» دولي وجماعي حول المحطة النهائية للأسلحة، بطريقة تمنع الغاء شهادات المحابة كل مراقبة لبيع الاسلحة.

لأنها تشكل خطراً شاملاً وتكسر الاحتلال

مقاطعة كبيرة لانتاج المستوطنات حملة توعية لمحاربة البضائع الاسرائيلية

تقرير: جميل لدادة

وطني - أصبحت مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية عنواناً لمرحلة جديدة من مراحل التحرر الوطني والتنمية وبناء الاقتصاد الوطني، وجاءت الدعوات الى المقاطعة تنويعاً لجهود وطنية خلاقة على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي تكاثفت فيها مؤسسات رسمية واهلية فلسطينية كان ابرزها وزارات الزراعة والصناعة والتموين واتحاد لجان الاغاثة الزراعية، والمرصد الفلسطيني ومؤسسة مفتاح.

فكان مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني في آذار عام ٩٩ تظاهرة دولية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية وخاصة ما يصنع في المستوطنات، ودعوة واضحة لدعم وترويج المنتج الفلسطيني محلياً وعالمياً، وموقف جازم وصريح من العديد من المنظمات الاهلية الاوروبية (ECCP) التي ارسلت وفداً لدراسة حيثيات المقاطعة والاستئناس برأي الجانب الفلسطيني الرسمي والشعبي.

المرصد الفلسطيني

وعلى ضوء النتائج التي خرجت بها ورشة عمل حول المقاطعة في الغرفة التجارية الصناعية برام الله تم تشكيل المرصد الفلسطيني من مجموع مؤسسات رسمية واهلية كمجموعة عمل لدعم الموقف الخاص بالمقاطعة ومنتجات المستوطنات باعتبارها غير شرعية ومنافية للقوانين والقرارات الدولية، ومنع اعطاء وكالات تجارية داخل الاراضي لاي من تلك المنتوجات، وفي نفس الوقت ترويج المنتجات الفلسطينية محلياً واوروبياً، وتجديد الرأي العام الرسمي والشعبي الاوروبي والعالمي لرفع الحصار عن الاقتصاد الفلسطيني.

وحول جهود المرصد الفلسطيني لانجاح مقاطعة منتجات المستوطنات والمنتوجات الاسرائيلية التي يتوفر لها بدائل، ودعم المنتوجات الفلسطينية قالت رنا القبيج ان المرصد سعى بشكل واسع الى زيادة وعي المواطنين باهمية مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية وتعريفهم بالماركات والصناعات التي يتم انتاجها

في المستوطنات واهمية تعزيز الصناعات الوطنية من خلال وسائل اعلامية مختلفة من صحف ومحطات اذاعة وتلفزة واصدار ملصقات وتوزيع بيانات. وتوجه المرصد الى كافة وسائل الاعلام الفلسطينية بالطلب لرفض نشر اي اعلان يتعلق بمنتجات المستوطنات.

واضافت القبيج ان المرصد شارك بمؤتمر صحفي في بلجيكا لتوسيع حملة المقاطعة لمنتجات المستوطنات، وعقد مؤتمر بمشاركة مثلي مختلف الوزارات اثبتت عنه لجان لمتابعة المقاطعة، ولقاء مفتوح لدعم الصناعات الفلسطينية وتشجيع الاقبال عليها اثرت جميعها بتحقيق نجاح ملموس في هذا المجال، مشيرة الى توقف بعض المصانع داخل المستوطنات عن العمل كمصنع سوبر درنك ونقل اخرى الى داخل الخط الاخضر مثل (بيجل اندبيجل).

وقالت ان المرصد يركز الآن على مقاطعة السلع الاسرائيلية التي لها بديل فلسطيني مثل (الكامول) اذ اننا نستورد سنوياً ما يعادل مليوني دولار، وفي المقابل نشجع الصناعات المحلية

التي تتمتع بجودة عالية وحصلت على شهادات بذلك، بهدف المساهمة في بناء اقتصاد وطني.

وقالت ان المقاطعة المنشودة تشمل الخدمات والاتصالات، وان صحة جماهيرية وبلورة استراتيجية تخدم مستقبلنا انطلقت. وان وزارات الصناعة والتموين والزراعة بالتعاون مع المرصد بدأت بالعمل للمحافظة على جودة السلع المحلية، حتى تصبح المقاطعة جزءاً من السلوك اليومي للمواطن.

مفتاح

واحتل موضوع المقاطعة جزءاً مهماً من نشاطات مركز المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار «مفتاح» خاصة ما يتعلق بنشاط الشركات العالمية التي لها فروع في المستوطنات مثل مطاعم «كنغ بيرغر» التي افتتحت فرعاً لها في مستوطنة معاليه ادوميم. وقال صلاح هنية من المركز ان اقامة مثل هذه المنشآت في المستوطنات يعني اعترافاً بشرعيتها كجزء من اسرائيل وليست على اراض محتلة وهو ما نحاربه.

واضاف ان هناك شركات عالمية مستهدفة من نشاطات المركز كشركة بنياتون للازياء الايطالية، وان انتفاضة الاقصى وسعت دعوة المقاطعة من خلال التعاون مع اللجان الشعبية.

وقال هنية: ان الحملة اعطت نتائج ايجابية سواء على صعيد الشركات العالمية العاملة في المستوطنات او على صعيد مقاطعة منتجات المستوطنات فقد اضطرت عدة مصانع لنقل مقراتها الى داخل اسرائيل.

وحول المشاكل الناجمة عن المقاطعة قال هنية ان اهمها ما تتعرض له

السلطة الوطنية من ضغط من قبل الجهات الاسرائيلية، من خلال طلب ثمن بعض الاحتياجات سلفاً وعدم اعادة الفائض او التالف منها، وكذلك الحصار الاسرائيلي وخلق الصعوبات امام وصول السلع الفلسطينية للاسواق المحلية والخارجية. ورغم ذلك فان التوجه الشعبي والرسمي نحو انجاح المقاطعة وتشجيع المنتج المحلي وتطوره حتى يساهم في الحد من مشكلة البطالة وتدعيم اسس الاقتصاد الوطني.

واشار هنية الى ان السلطة الفلسطينية أصبحت الان افضل بفضل اعتماد المواصفات والمقاييس العالمية في الانتاج وحرص المؤسسات الرسمية والاهلية، واشاد بالمنظمات الشعبية الاوروبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني التي بادرت بمتابعة منع دخول منتجات المستوطنات الى الاسواق الاوروبية باعتبار ذلك خرق لاتفاقية التجارة الاوروبية الاسرائيلية والتي عقدت لتحقيق ذلك مؤتمر في بروكسل للاعلان عن انطلاقة حملة المقاطعة.

مدرسة الكوادر

وتحت شعار «قاطعو منتجات المستوطنات في فلسطين» قال بكر ابو بكر مسؤول مدرسة الكوادر في هيئة التوجيه السياسي

والوطني ان كل فلس يدفع لشراء ما ينتج في المستوطنات يساهم في استمرار احتلال اسرائيل لارضنا الفلسطينية ويطور المستوطنات ويعزز الاستثمار فيها، كما ان السيولة التي ندفعها ثمن ما يمكن ان نشتره تتحول الى رصاص ضدنا ويضر باقتصادنا وتطورنا، ولذلك اعدت مدرسة الكوادر قائمة باسماء البضائع المنتجة في المستوطنات باسم القائمة السوداء لتعريف المواطنين على البضائع الواجب مقاطعتها.

واشار ابو بكر الى ضرورة التوعية الدائمة لانجاح دعوة المقاطعة حتى يتمكن من السير بثقة لتحقيق الاستقلال المتكافئ والتحرر الاقتصادي ورفع مستوى انتاجنا وحياتنا، وهذا جزء من رسالة مدرسة الكوادر في توعية الجماهير والمؤسسات الرسمية والشعبية لتحقيق الاهداف.

وزارة التموين

وعن دور وزارة التموين في مقاطعة منتجات المستوطنات والمنتوجات الاسرائيلية اوضح وليد التميمي ان المواطن الفلسطيني يقف حائراً بين عقلانية التوجه لمقاطعة ما ينتج اسرائيلياً ودعم الاقتصاد والصناعات الفلسطينية، فقد بدأنا في اللجنة الوطنية لمحاربة منتجات المستوطنات وتشجيع المنتج الوطني، وتم تشكيل اربع لجان بقرار من وزير التموين ابو علي شاهين لمتابعة ذلك باشرت بموجبه الرقابة والتفتيش في الوزارة بالعمل ومصادرة اي منتج صنع في المستوطنات يتم العثور عليه في اسواقنا المحلية.

واوضح ان تلك السلع كانت تسوق على حساب الانتاج الوطني بحكم تداخل المستوطنات وتهرب الى اسواقنا بواسطة شبكات منظمة وفي اغلب الاحيان تكون فاسدة ومنتهية الصلاحية ويجب اتلافها، وهذا لا يعتبر فقط دعماً للمستوطنات وانما الحاق الضرر بالصحة والبيئة والاقتصاد الفلسطيني.

فقد اثبتت الفحوصات المخبرية بصورة لا تقبل التأويل، ان العديد من البضائع القادمة من المستوطنات لا تصلح للاستهلاك الآدمي، تم تغليفها وتغيير تواريخ الصلاحية الحقيقية لها وتزوير المعلومات الخاصة بمحتوياتها ومكان انتاجها فهناك العديد من السلع تنتج في المستوطنات ويتم تغيير مكان الانتاج المدون الى داخل الخط الاخضر.

واضاف التميمي انه من اجل محاربة ذلك فان وزارات التموين والتجارة والصحة والزراعة والضابطة الجمركية ومؤسسة المواصفات والمقاييس تتولى متابعة تطبيق القوانين المرعية بضرورة وجود وسم تجاري على كل سلعة منتجة في اسرائيل بيانات باللغتين العربية والعبرية، وتقوم لجنة من المؤسسات المذكورة بالتأكد من صحة البيانات التي تحملها السلع ومكان الانتاج تطبيقاً لمقاطعة منتجات المستوطنات.

دعم الصناعات الوطنية واجب وطني

"اسرائيل" والحرب الجرثومية

بقلم: ياسين ياسين

البرية والذئاب في المزارع الفلسطينية خلال الانتفاضة الكبرى بقصد اثاره الرعب والحق الضرر بالمواطن الفلسطيني.

وليس غريباً ما سمعناه حول نفق اكثر من ١٥٠٠ دجاجة في مزرعة لاجد المواطنين في منطقة رام الله بعد اطلاق كميات من غاز غريب على مزرعته ادى الى اصابة الدواجن بمرض معد ادى الى نفوقها، ليبقى السؤال اين المؤسسات ذات العلاقة؟

ان مثل هذه الظاهرة لها مخاطر كبيرة على التوازن البيئي من جهة وعلى صحة الانسان من جهة اخرى، فالاحتلال يتعامل بوحشية مع الحياة الفلسطينية بجميع صورها بدءاً بالنباتات وانتهاء بالانسان.

لقد زارت منظمات الرفق بالحيوان بزيارة للمناطق المحتلة واوصت بعدم استخدام الحيوان كوسيلة او شعار لمناهضة الاحتلال او كدرع واق، واغفلت ما هو اخطر من ذلك باستخدام الحيوان كوسيلة لقتل الانسان الفلسطيني.

ومع سلامة الفكرة، فاننا نقول ان في ذلك حق اريد به باطل، فنحن اكثر ادراكاً لقيمة الحيوان من مجتمعات اخرى ولكن شراسة الاحتلال وعدوانيته هي التي حرمت الحيوان من حقه واستغلته ابشع استغلال حتى في العمليات العسكرية كما حدث في قرية عصيرة الشمالية عندما حالوا اغتيال احد المناضلين.

والغريب في الامر ان اسرائيل انشأت سلطة المحميات الطبيعية لحماية الطبيعة والحفاظ على الحيوان، فهل غاب عن ذهنها وسمعها وبصرها استخدام المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الحيوانات لنقل الامراض ونشر الجراثيم؟ الا يخشون انقلاب السحر على الساحر؟

المنظمات العالمية لحقوق الانسان وقفت عاجزة عن كشف وبيان حجم العدوان الواقع على الشعب الفلسطيني، نتيجة المضايقات والعراقيل التي وضعتها اسرائيل امامها للحيلولة دون تمكينها من جمع الحقائق والاحصائيات اللازمة لتنفيذ مهمتها كما خططت لها والتي كان آخرها اطلاق النار على وفد لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل تستطيع المنظمات الانسانية العالمية وتلك التي تعنى بالحيوانات والبيئة الخروج من دائرة الضغط والمضايقة لمراقبة او حتى وقف الاعتداء ليس فقط على الانسان الفلسطيني وانما ايضا على الحيوانات والبيئة الفلسطينية؟

ففي الاونة الاخيرة ظهرت مجموعة من الحيوانات الغريبة مثل الكلاب والقطط وغيرها المتميزة بكونها وعدوانية طباعها في المناطق الفلسطينية مصابة بامراض معدية، يجعل منها خطراً على الثروة الحيوانية في فلسطين ويهدد العديد من اصنافها بامراض خطيرة اذا ما اختلطت او تزوجت تلك الحيوانات مع بعضها البعض. ان هذه الظاهرة تستدعي البحث والمتابعة من قبل الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية المعنية بالشأن الصحي والبيئي في المنطقة لتوفير الحماية للحيوانات المهددة وفضح اساليب الاحتلال وعدوانيته التي اصبحت تطال كل ما هو فلسطيني من بشر وحيوانات وشجر وحجر.

واذا ما رجعنا قليلاً الى الوراء فاننا نجد تاريخاً اسوداً للاحتلال في هذا المجال الذي اصبحت مصدراً لتصدير الآفات والنفايات السامة والمواد الفاسدة والملوثة، ونذكر جيداً كيف صدر الاحتلال النفايات السامة الى الاردن، وساهم في نشر الايدز في مصر واطلق الخنازير

الإشاعة وتصفية الحسابات

العقيد خالد طنطش



الإشاعة

الإشاعة السوداء أو ما يعرف بالحرب النفسية في زمن الحروب والأزمات سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية حرب خطيرة، وفي هذا السياق سنتحدث عن دور الإشاعة أو الحرب النفسية في تصفية الحسابات الشخصية انطلاقاً من القاعدة القائلة ما ينطبق على الدول ينطبق على الشعوب وما ينطبق على الشعوب ينطبق على الأفراد، إذ ليس من الضرورة ان تكون تصفية الحساب بين شخص وآخر بل من الممكن ان تكون تصفية الحساب بين دولة وشخص وان تقوم تلك الدولة باستهداف هذا الشخص أو ذاك لانه يشكل خطراً علينا ولدينا دليل واضح على ما تقوم به «اسرائيل» في المرحلة الراهنة من عمليات اغتيال ضد نشطاء الانتفاضة. كذلك ليس بالضرورة ان تكون تصفية الحسابات من خلال القتل وحده بل يلجأ العدو الى عدة أساليب ووسائل من ضمنها التصفيات المعنوية والتي تستخدم بها اكثر الوسائل فتكاً الا وهي الاشاعة ونشر الأقاويل والمعلومات الكاذبة بهدف تضليل الرأي العام، وخلق جو من البلبلة والفوضى والارباك والاحباط واليأس بهدف القضاء على الروح المعنوية وزرع طابور خامس تكون مهمته الاولى خلق رأي عام ضد هذه المؤسسة أو تلك، أو هذا الشخص أو ذاك بهدف الاطاحة به أو تشويه سمعته أو الاساءة اليه.

أهدافها:

أ- اثاره البلبلة والفوضى والذعر والارهاب وخلق حالة من عدم الاستقرار النفسي.
ب- قتل الروح المعنوية وخلق حالة من اليأس والاحباط لدى المواطنين تقودهم لتسديق كل ما يقال في الشارع العام دون تمييز أو معرفة للحقيقة.
ج- تساعد على خلق وإيجاد بعض القوى الخارجة عن القانون والصف الوطني مدعومة من جهات مشبوهة تعمل لصالح العدو ضد المصالح والاهداف الوطنية.
د- خلق تيارات سياسية وفكرية مختلفة داخل المجتمع من اجل تقسيم ابناء الشعب الواحد الى شيع وأحزاب.
هـ- تشجيع الفتنة والعشائرية والشللية والقبلية من اجل تغليب الفوضى والتخريب العائلي على حساب سيادة القانون والنظام العام.
و- تعمل على ايجاد جو وترية خصبة من اجل القيام بعمليات اسقاط اخلاقي وأمني بهدف تحويل المجتمع الى عبيد لا حول لهم ولا قوة الا خدمة العدو وعملائه.
ز- تقوم بالتركيز على العناصر والاشخاص اصحاب بعض المواقع المؤثرة بالسلطة أو المجتمع من اجل الاساءة لهم وتشويه سمعتهم وصورتهم امام المواطنين بهدف تحطيم السلطة والقضاء على النظام والقانون حتى تسود شريعة الغاب.
ح- خلق جيش أو ميليشيا من العبيد على غرار ما فعلته بعض الدول وفي مقدمتها اسرائيل عندما قامت بانشاء بعض التنظيمات المتعاونة معها والتي عملت لصالحها مثل روابط القرى وجيش العميل لحد.

الأدوات المستخدمة في نشر الإشاعة وتصفية الحسابات
أ- كافة وسائل الاعلام ومنها الانترنت الذي اصبحت يستعمل بطريقة فذة للتسلي

العمل على زيادة وتعميق الوعي الوطني والشرطي في كافة المستويات.